مطرقة القاضي.. لحسم الجدل

جانب من الجلسة

أقر المداولة الأولى وأرجأ الثانية إلى الجلسة المقبلة لمراجعة الصياغة

زيادة رأسمال محفظة البنك الصناعي لدعم تمويل نشاط المشاريع الصغيرة

■ أسامة الشاهين: أشيد بالتقرير المتكامل للجنة التشريعية ودور الأمانة العامة للمجلس

وزير الأشغال يدلي بدلوه

■ عادل الدمخي: أشيد بكلام النائب العام عن مخالفة قانون الأحداث للمعاهدات الدولية

عمر الطبطبائي يهدي باقة من الزهور إلى صفاء الهاشم

■ رياض العدساني: عمر الـ 17 في قانون الأحداث «راشد» وفي قانون الطفل «قاصر»!

■ الحميدي السبيعي: القانون معيب والدولة غير مهيأة لوضع الأحداث في سجون خاصة

– د. خليل ابل: منذ بدأنا وهناك اتهامات للمجلس السابق، والمفترض ان يكون هناك امانة مهنية تفرض الرجوع الى المضابط السابقة أما الإساءة فغير مقبولة، ولنترفع ونمسك مفرداتنا داخل قاعة عبدالله السالم، دعونا نرتقي، وبالنسبة للبنزين هناك قانون 1995 فلتغيروه.

– عبدالله الرومي: أنا من أشرت الى شباب الحراك وأشرت الى المجلس السابق ولم أذكر أسماء، أشرت الى آلية التشريع فالمصيبة ان الجهات الحكومية موجودة وأيدت قبلا.

– وزير العدل فالح العزب: إقحام الحدث عمره 16 في الحراك هذا الكلام ليس له أساس القاعدة القانونية عامة ومجردة، والمجتهد لا يحمل على رأيه، ومن يحرض الحدث على الحراك هو المجرم.

– د. عبدالكريم الكندري: هذا الكلام دار خلال اللجنة التشريعية وبسؤال وزارة الداخلية كان هذا ردهم فما الذي تغير؟ ما تغير ان وزير الداخلية هو الذي تغير.

– عيسى الكندري: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة.

استئناف الجلسة

– د. عادل الدمخي: أشيد بكلام النائب العام بقوله إن القانون مخالف للقوانين والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها، وكذلك تمديد الحبس الاحتياطي مخالف للقوانين والمعاهدات أيضا، الحبس الاحتياطي كانت الكويت قبل تعديله تفتخر بهذا القانون في المحافل الدولية.

وأضاف: ان الحكومة كانت تعاني من تخبط تشريعي في المجلس السابق وقامت بتمديد مدة الحبس الاحتياطي ، وتخفيض سن الحدث، وأقرت البصمة الوراثية، وأكثر من هذا مسالة قانون هيئة مكافحة الفساد الذي ابطل من المحكمة الدستورية.

وأضاف: وزير العدل يقول عن الأحداث إن المسؤولية ليست على الحدث بل على أب الحدث، فهذا اتهام غير مقبول من وزير العدل للشباب باتهم مجرمون بل هم اناس كانت لديهم مطالب اصلاحية.

– رياض العدساني: قانون الأحداث يتعارض مع قانون الطفل. من عمره 17 سنة في الأحداث في سن الرشد وفي الأحداث يعتبر قاصر وقانون هيئة مكافحة الفساد سيكون ملحقا بمجلس الأمة وايضا الرقابة المالية لمجلس الأمة.

وأضاف: إذا كان هناك مسؤول فليحمل المسؤولية ونرفض أن يتحصن أي شخص في مسؤوليته وانا في محاربة الفساد ساسير وفق القسم، وكثير من القوانين تعارض الدستور وانتشر الفساد وتراجعت الكويت، ولا ترفعوا الأسعار على الناس، وحاربوا الفساد وإلا سوف نحاسبكم، المتصة لن تستثني أي شخص، ولا تمسون جيب المواطن فهذا امر مرفوض اطلاقا.

– الحميدي السبيعي: عندما صدر هذا القانون كان قانونا توجيهيا، والمحاكم الدستورية قالت إن القوانين لا يمكن أن تستهدف شرائح معينة أو طبقة معينة وإلا كان معيبا دستوريا.

وأضاف: كان القانون مقرا لفئة المغردين في تويتر، وصدر بسرعة والنيابة العامة والمحاكم الكويتية قالت لا نستطيع تطبيق هذا القانون المخالف لقوانين أخرى مثل قانون الطفل.

وأكد أن هذا القانون كان معيبا، والدولة غير مهيأة لوضع الأحداث في سجون خاصة، دعونا نخرج اليوم بأول قانون، والكل متفق عليه فلنقره اليوم بمداولتيه الأولى والثانية.

– سعدون حماد: النقاش اليوم أصبح نقاشا عاما وما دخل خلية العبدلي في قضية الأحداث؟، وهناك قوانين أقرت قبل المجلس السابق مثل المسيء وفيه عقوبة الإعدام للمسيء للذات الإلهية في المبطل الأول، والأنبياء كذلك ونحن خفضنا العقوبة وأضفنا سمو الأمير.

– نامر السويط: أرفض أن يتم اقحام اسم صاحب السمو في أي نقاش سياسي برلماني وحب صاحب السمو في قلب كل كويتي وأحد أهم الوعود الانتخابية في الفترة السابقة والتي آنا قطعتها على نفسي أن نعالج القوانين المنحرفة المقرة من المجلس السابق نحن بشر ونصيب ونخطئ وانتقادنا للقوانين لا يعني انتقادنا للشخوص، وقانون الأحداث له آثار نفسية على الحدث فإذا دخل السجن فستترتب عليه آثار نفسية مستقبلية.

– نايف المرداس: ما قدمناه في المبطل الأول اكمال نقص في قانون الجزاء وتم التصويت عليه بالإجماع وهذا مخالف لقانون المسيء الذي فصل لحرمان المعارضين ونرفض اقحام صاحب السمو في كل نزاع داخل القاعة.

وأضاف: هذا القانون جاء في وقت يفصل لمحاربة ومواجهة فئة الشباب الذين شاركوا في الحراك، وثم ظلهم هذه الفئة عندما سجنت في السجن العمومي والرجوع إلى الحق فضيلة وأتمنى أن يصوت المجلس على القانون في مداولتيه لنبدأ الانجازات التي وعدنا بها الشعبو سن الحدث 18 سنة مطبق في جميع الدول.

– محمد الهدية: بعض الاخوان الذين وافقوا على القانون في المجلس السابق استندوا الى بعض الفتاوى الشرعية، ولكننا رفضنا القانون في المجلس السابق، واتهام المجلس السابق بالانحراف في سن القوانين فهذه اجتهادات، فعند تطبيق القانون على أرض الواقع تظهر بعض التغييرات ولا يرقى الى تحميل المجلس السابق المسؤولية. هناك تعارض كبير بين قانون الطفل والأحداث.

– عبدالوهاب البابطين: المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1945 يقول إن للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وكان قبلا هناك ضياع تشريعي ونريد أن تصحح الأوضاع، والعديد من الدول عدلت على قانون الأحداث لرفعه إلى 18 سنة.

– مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة.

استئناف الجلسة

– محمد الدلال «رئيس اللجنة التشريعية»: الأخ أحمد نبيل الفضل قدم تعديلا بأن يكون سن الحدث 21 سنة واللجنة رفضت التعديل.

– أحمد الفضل: هذه الفئة في المنتصف أتمنى أن تؤخذ بالاعتبار.

– محمد الدلال: الهدف نبيل ولكن المادة 17 من قانون الأحداث يراعي العقوبات والفترة الزمنية بحيث تكون أقرب الى أن تكون سن الحدث والعقوبة الخاصة به ولها سجون خاصة بالأحداث، ما بين الـ18 والـ21 يتم مراعاته بأن يكون أقرب للأحداث وهناك أماكن خاصة في السجون العامة.

– أحمد الفضل: أسحب التعديل طالما تحقق الغرض.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الأولى لقانون الأحداث وكانت نتيجة التصويت كالتالي: الحضور 52، موافقون 51، غير موافق 1.

– المجلس يوافق على المداولة الأولى لتعديلات قانون الأحداث

وجرى التصويت على المداولة الثانية لقانون الأحداث وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 54، موافقون 53، غير موافق 1.

– المجلس يوافق على تعديلات قانون الأحداث في مداولته الثانية ويحيله إلى الحكومة.

– مرزوق الخليفة: كنت أحد مقدمي الاقتراح وتشكر المجلس والحكومة على التعاون وكذلك نشكر اللجنة التشريعية.

– مرزوق الغانم: أهنئ المجلس بإنجاز أول قانون في الفصل التشريعي الحالي.

المجلس ينتقل الى مناقشة تقرير لجنة تحسين بيئة الأعمال بشأن محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم النشاط الحرفي والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة المتوسطة

– أحمد الفضل «مقرر لجنة تحسين بيئة الأعمال»: نتمنى أن يقر المجلس محفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنك الصناعي، و50 مليون دينار كانت رأسمالها، ويهدف الى زيادة رأسمال محفظة بنك الكويت الصناعي وهيئة الاستثمار أيد ذلك الاقتراح وكذلك وزير التجارة والبنك الصناعي كذلك.

وأضاف: في اللجنة درسنا الاقتراح نعتقد ان وجود المحفظة ضروري لقصور يعاني منه الصندوق الذي لا يؤدي الدور المناط به ففي السنوات الثلاث الأخيرة لم يحقق طموحات الشباب إلا 39 مشروعا، وكذلك يجب ان تبقى المحفظة موجودة وكفاءتها عالية ولا بد من وجود مصدر للمشاريع لتكون عاملا محفزا للصندوق وتاريخهم منذ 1998 الى اليوم مشجع برفعه إلى 200 مليون دينار.

– د. جمعان الحربش: أرى هناك توافقا ونكتفي بالتصويت.

وجرى التصويت على المشروع في المداولة الأولى، وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 55، موافقون 55.

– المجلس يوافق زيادة رأس مال محفظة البنك الصناعي في المداولة الأولى.

– أحمد الفضل: مقرر لجنة تحسين بيئة الأعمال»: هناك اقتراح بتعديل بإلغاء الفقرة «2» من القانون بأن المحفظة تجدد من مجلس الوزراء ويطالب بإلغائها نكتفي بالعشرين سنة المقررة ويجدد من مجلس الأمة بعدها. والنص كالتالي «قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء» البند الاول يطالب بإلغائها وحذفها والتجديد لا بد أن يكون بقانون.

– الشيخ محمد العبدالله: المادة عبارة عن تفويض الوزير بالعمل وفق المبلغ المرصود وإلغاؤها معناه أن كل مرة نأتي للتجديد بقانون والأمر راجع لكم، والمحفظة وصلت الى استنفاذ رأسمالها، وإذا تبون كل سنتين

خليل عبدالله يطلب الكلمة

الرومي معلقا على قانون الأحداث

إعلان

تأسيس اتحاد الإعلام الإلكتروني

تعلن اللجنة المؤقتة لاتحاد الإعلام الإلكتروني عن انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية للاتحاد والتصديق على مشروع لائحة النظام الأساسي.

كما تعلن عن فتح باب الترشيح لانتخابات اول مجلس إدارة للاتحاد اعتبارا من 9 مارس 2017 الى 23 مارس 2017.

فعلى الراغبين بالترشح من اصحاب تراخيص الصحف الإلكترونية لانتخابات أول مجلس إدارة تقديم طلباتهم للجنة المؤقتة ولمدة أسبوعين في العنوان المبين ادناه وذلك وفقا لقانون العمل رقم 6/2010 في شأن الإجراءات التمهيدية التي تتبع في تكوين الاتحادات.

علما بأن موعد انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية سيكون يوم الخميس 23 مارس 2017 في تمام الساعة الـ 12.30 م. وذلك في منطقة شرق برج سامي دور 2.

للاستفسار فيصل العازمي رئيس اللجنة المتقدمة في صفته على هاتف رقم 66751555.